منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

11 مايو/آيار 2020

استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية لأزمة كوفيد-19

التركيز على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية المستدامة

الرسائل الأساسية

- تُهدد جائحة كوفيد-19 الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية *التي تشترك في العديد من السمات مثل الاعتماد على التجارة الدولية والأغذية المستوردة؛ التأثر بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية وسوء التغذية وارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية التي تتعلق بالنظم الغذائية.*
- ونظرًا لقلق الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إزاء تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 (القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع)، ينبغي إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان الضعفاء، *من خلال دعم المساعدات الغذائية الطارئة، والتدخلات التغذوية وتعزيز شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية بهدف الحد من أثر انخفاض الدخل، وخاصّة أثره على الفقراء.*
- تستدعي الحاجة العمل نحو تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي على المدى القصير والمتوسط، وضمان وصول المزارعين إلى المدخلات الإنتاجية والتمويل اللازم لموسمي الزراعة والحصاد القادمين، وتعزيز استهلاك الأغذية المغذية المحلية للمساعدة في تحسين النظم الغذائية وتقليل الاعتماد على الأغذية المستوردة عالية التجهيز.
- تستدعي الحاجة وضع سياسات واتخاذ إجراءات مالية سريعة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد على المستويين المحلي والدولي، مع السماح بنقل الأغذية عبر الحدود وبين الجزر والاستعانة بموردين جدد (في حالات توقف البلدان عن التصدير)، وفقًا للمعايير الحالية لسلامة الأغذية.
- تلعب السلطات الحكومية المحلية دورًا مهمًا في التأكد من أن النظم الغذائية تُعتبر من الأساسيات وأنها تعمل وفقًا للتوجيهات الصحية للتعامل مع فيروس كوفيد-19؛ والتأكد أيضًا من حماية الشركات والعمال والمزارعين ودعمهم؛ فضلا عن دورها في توعية السكان بعادات الأكل الصحية واتباع ممارسات النظافة الشخصية الجيدة (توصيل رسائل واضحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات وراديو المجتمع والشبكات التقليدية).
- كما هو الحال مع بقية البلدان المتأثرة بفيروس كوفيد-19، يُتيح الوضع الحالي فرصًا للدول الجزرية الصغيرة النامية لسرعة اعتماد المنصات الرقمية، وتعزيز إمكاناتها الرقمية (رقمنة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، والمدفوعات الإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة) وتعزيز شبكات الاتصال داخل الجزر وفيما بينها الجزر.

- تستدعي الحاجة إعداد إحصاءات موثوقة وتقديم بيانات في الوقت المناسب، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر، للسماح للدول الجزرية الصغيرة النامية بتحسين التخطيط والاستجابة للأزمات والصدمات.
- نظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المشابهة التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي تعزيز دعم الآليات الإقليمية للتكامل والتضامن في هذه الدول، وتقديم المساعدة الفنية والأدوات المالية ذات الصلة على المدى القصير، مع تنفيذ استثمارات في نظم غذائية أكثر مرونة على المدى الطويل.

قضايا السياسات الرئيسية

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من التحديات الإنمائية المتشابهة منها محدودية الكتلة الأرضية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وقلة عدد السكان وتشتتهم في أغلب الأحيان، والبيئة الطبيعية الهشة، والاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، وشدة التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية، والاعتماد بشدة على الأغذية المستوردة. هذا بالإضافة إلى محدودية القطاعات الاقتصادية، والمسافة الفاصلة بينها وبين الأسواق العالمية، وسوء التغذية (نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة)، وارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية التي تتعلق بالنظم الغذائية. وتفرض جائحة كوفيد-19 تحديات أخرى أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

الأثار المحتملة لجائحة كوفيد-19:

- تعتمد جزر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ والعديد من الجزر الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي على *الواردات الغذائية* حيث تستورد 50بالمائة منها أكثر من 80بالمائة من احتياجها الغذائية، في حين تستورد أغلبها أكثر من 60بالمائة من الغذاء. ولذلك، تتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدًا باضطرابات سلاسل التوريد والتجارة الدولية مثل القيود التي فرضتها الدول على التصدير لتأمين الإمدادات الغذائية المحلية (إلغاء رحلات الطيران، وتباطؤ قطاع الشحن، والصعوبات اللوجيستية، وغيرها). وسيكون من الصعب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستورد الغذاء بسبب زيادة انخفاض إيرادات النقد الأجنبي، مما يهدد توافر الغذاء في بعض البلدان.
- يزداد ضعف الدول البعيدة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الغذاء المنقول تحديدًا عن غيرها. وبينما يظل الأثر المحتمل لارتفاع سعر الدولار الأمريكي وتداعياته على الدول المستورِدة غير متوقع، إلا أنه سيؤثر في الأغلب على البلدان الضعيفة وسكانها. وسيؤدي الانخفاض المتوقع في عدد مراكب الصيد الأجنبية في المحيط الهادئ إلى تقليل الدخل الحكومي المحقق من إصدار التراخيص.
- تعتمد الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الدخل المحقق من *السياحة* إلا أن جائحة كوفيد-19 قد أوقفت خطوط الطيران والسفن السياحية، وأجبرت الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى على الإغلاق مما

تسبب في خسارة الوظائف وانخفاض الإيرادات الحكومية بما فيها النقد الأجنبي، ومن المتوقع أن يستمر تراجع السياحة وانكماشها حتى انتهاء الأزمة الصحية. ومن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد العالمي بنسبة -3بالمائة (وستزيد هذه النسبة على الأرجح في الدول الجزرية الصغيرة النامية) في 2020. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى انخفاض عدد السياح بنسبة 27بالمائة، تتوقع جزيرة الرأس الأخضر كسادًا وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2بالمائة (بينما كانت نسبة النمو المتوقعة في بداية العام 5بالمائة).

- حتى 25 نيسان/إبريل 2020، كانت لا تزال هناك عشرة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ خالية من فيروس كوفيد-19. ونظرًا للمساحة الصغيرة لهذه الدول وانعزالها الجغرافي (ولا سيما الجزر المرجانية)، فإنها تتأثر تأثرًا كبيرًا بسياسات الحظر مقارنةً بجزر الكاريبي المترابطة والأكثر كثافة سكانية، غير أن هذا الحظر يؤثر بالسلب على الدخل وسبل كسب العيش.
- تتضاعف *مخاطر الإصابة بأمراض خطيرة* جراء فيروس كوفيد-19 مع ارتفاع مستويات السمنة وانتشار الأمراض غير المعدية مثل السكري والربو. ولا تمتلك أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية مرافق لاختبار الإصابة بفيروس كوفيد-19، أو مرافق/نظم صحية متقدمة للعناية بالمصابين بأمراض خطرة، ولا سيما من يحتاجون إلى أجهزة تنفس.
- تحول الاستهلاك الغذائي بشكل عام من المواد الغذائية المحلية الأساسية والأغذية التقليدية إلى الأغذية المستوردة عالية التجهيز، والتي غالبًا ما تكون أرخص ثمنًا، ويسهل تخزينها لطول عمرها التخزيني. ويجوز كذلك توقف إمدادات *المنتجات الطازجة غير القابلة للتلف* بسبب اضطرابات التجارة والقيود المفروضة على حركة العاملين.
- يواجه *التوظيف والدخل والأمن الغذائي* لملايين التجار والباعة الجائلين (أغلبهم من النساء) والمطاعم الصغيرة وغيرهم في نظم الأغذية غير الرسمية مخاطر كبيرة، حيث شهدت العديد من الجزر إغلاق الأسواق المفتوحة وأكشاك البيع المتواجدة على جوانب الطرق في حين تستمر المحلات التجارية الصغيرة في بيع كمية وفيرة من المخزون الغذائي، وإن لم تكن متنوعة كتلك المتاحة في الأسواق والمتاجر الكبرى ولا تساويها في القيمة الغذائية.
- تتفاقم الأثار السلبية التي تخلفها جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة بسبب *آثار تغير المناخ والكوارث ذات الصلة بالمناخ*. إن الاستجابة الإنسانية للحالة الطارئة الحالية الناجمة عن إعصار هارولد المداري الذي أصاب جزر سليمان، وفانوأوتو، وفيجي، وتونغا، محدودة وحذرة نتيجة للتهديدات التي تفرضها الجائحة. كما أصبح اقتصاد جزر ساموا ضعيفًا بسبب تفشي مرض الحصبة الذي شهدته في الآونة الأخيرة، بل ويتعرض اقتصادها لمزيد من التهديدات بسبب جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى التهديدات السابقة، تهدد المنطقة أمراض أخرى مثل حمى الخنازير الأفريقية، ولا سيما مع تقدير المنطقة الشديد للحم الخنزير.

- تعتمد أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل ملحوظ على *التحويلات المالية*، حيث يعتمد ما لا يقل عن 20 بلدًا على التحويلات المالية التي تشكل 5بالمائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثر انخفاض التحويلات من الخارج على القوة الشرائية للبلدان والمجتمعات. وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل التحويلات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية النسبة الأعلى من التمويل الخارجي منذ عام 2014، حيث تصل نسبتها إلى 45بالمائة، إلا أن القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على الحركة والأعمال التجارية التي تتصل بالتحويلات المالية قد تُعيق التدفقات النقدية وتؤثر سلبًا على قدرة بعض الأسر على شراء الغذاء والأساسيات الأخرى. وكذلك، قد يعتمد الكثيرون على الشحنات المباشرة للأغذية والأدوية وغيرها من الأساسيات.
- تشهد بعض الجزر الأكبر نسبيًا ذات الاقتصادات المتقدمة التي تعتمد على تصدير السلع مثل جزر سليمان المصدرة للخشب، وجزيرة بابوا غينيا الجديدة المصدرة للبترول والمعادن، أو الاقتصادات التي تعتمد على تصدير منتجات عالية القيمة مثل جامايكا وجمهورية الدومنيكان *انهيارًا في أسواق التصدير* من حيث الطلب والأسعار مما يزيد من إجهاد الاقتصادات الهشة للدول الجزرية.

التدابير الحالية والممارسات الجيدة

نظرًا لطبيعة الأزمة التي تتطور بسرعة، من المرجح أن تواجه حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة في احتياجات التمويل نتيجة التكلفة المباشرة لتدابير التخفيف من حدة الأزمة من حيث التدخلات الصحية وخسارة الإيرادات نتيجة الانكماش الاقتصادي. وقد بدأت الحكومات بالفعل في وضع خطط طوارئ وتحديد الخيارات التمويلية التي تتيحها مؤسسات التمويل الدولية بما في ذلك إعادة توجيه أموال المشروعات الجارية.

- في معظم الحالات، تتعاون البلدان الجزرية والمنظمات الإقليمية لدعم السياسات المشتركة للتدفق الحر للأدوية والأغذية والسلع الأساسية الأخرى، فضلًا عن تعاونهم في تبادل الممارسات الجيدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وسلامة العمال.
- في إعلان مشترك، اتفقت 25 دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على تنسيق الدعم لضمان كفاءة النظم الغذائية خلال أزمة كوفيد-19. وستشمل جهود التنسيق تقديم المساعدات الفنية والمالية لصغار المنتجين ومتوسطي الحجم منهم والمنتجين العاملين في قطاع الصناعات الزراعية، فضلاً عن دعم أسواق الجملة المحلية والإقليمية والوطنية، من خلال ضمان السيولة، وإمكانية الوصول إلى المنتجات والعمالة، وتنسيق الإجراءات مع مستوردي وموزعي المواد الغذائية بالقطاع الخاص.
- وافقت منظمة الأغذية والزراعة وعشر منظمات دولية أخرى على العمل المشترك لتأمين النظم الغذائية والزراعة والتجارية خلال جائحة كوفيد – 19. وترأست منظمة الأغذية والزراعة الندوات الشبكية التي يشارك في كل جلسة تنعقد في إطارها ما يزيد عن 10 آلاف شخص من أهمهم، وزراء الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في المنطقة من أجل مناقشة تدابير تعزيز إنتاج الغذاء خلال أزمة كوفيد-19.
- قامت الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة وبرنامج الأغذية العالمي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، بإجراء دراسة استقصائية إلكترونية سريعة عن تأثير أزمة كوفيد-19 على الأمن الغذائي وسبل كسب العيش في منطقة البحر الكاريبي في أوائل أبريل/نيسان. يتضح من نتائج هذه الدراسة انقطاع سبل كسب العيش، ويرجع السبب في المقام الأول إلى فرض قيود على الحركة والمخاوف من مغادرة المنازل. علاوًة على ذلك، أعدت الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، بدعم من شركاء التنمية، إطارًا لإدارة مخاطر كوفيد-19 على الأغذية الزراعية، بغرض توجيه تخطيط وإدارة المخاطر على المستوى الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، وضعت العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي خطط وطنية لإدارة مخاطر الأزمة على الأغذية الزراعية حتى تتمكن من حماية الأمن الغذائي والتغذية (جزر سانت فنسنت، وجزر غرينادين، وغرينادا، وبربادوس، وجزر البهاما، وجزر دومينيكا).
- لاحظت جماعة المحيط الهادئ أنه وفقًا لمركز محاصيل وأشجار المحيط الهادئ، قد يكون لجائحة كوفيد-19 تأثيرات فورية وطويلة الأجل على الأمن الغذائي في المنطقة. يمكن للمركز أن يخفف من حدة هذه الآثار

إلى حد ما من خلال الاحتفاظ بمخزون كاف من الأغذية للحفاظ على استقرار النظم الغذائية والتكيف مع الوضع الذي يتطور بسرعة في منطقة المحيط الهادئ. وعلى هذا النحو، تكون المنطقة على استعداد لإعادة تنظيم فرقها وعبء العمل بها للاستجابة لهذه التحديات.

- مع إغلاق المدارس، تقدم دول مثل جامايكا وجزر البهاما وترينيداد وتوباغو وغيانا بطاقات وقسائم المعونات الغذائية والقسائم النقدية لضمان حصول الأطفال الضعفاء على الغذاء. وتناقش ترينيداد وتوباغو خيارات توفير الوجبات السريعة الجاهزة الساخنة، بينما تخطط سانت لوسيا لتوزيع سلال الغذاء على الآباء لإعداد الوجبات في المنازل. وأعطت كوبا الأولوية لتوفير المساعدة الغذائية لكبار السن وأطفال المدارس، وتعمل على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال الخطة الوطنية للزراعة الحضرية وشبه الحضرية. وقام القطاع الخاص في ترينيداد وتوباغو بتوسيع أنظمة الطلبات الإلكترونية، في حين مكنت محلات السوبر ماركت في غرينادا طلب سلع البقالة عبر البريد الإلكتروني وتطبيق الواتس آب .
- أسست حكومة جزر سليمان لجنة معنية بقطاع سبل كسب العيش تضم أعضاء من الوزارات والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية الرائدة والقطاع الخاص لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. تخطط هذه اللجنة لإنتاج المحاصيل الجذرية على نطاق واسع وتوزيع البذور ومواد الزراعة اللازمة للزراعة المنزلية والزراعة في صناديق على المقيمين في عاصمة هونيارا. وتعمل اللجنة أيضًا مع شركة SIG NET (مقدم خدمات الهاتف المحمول) لإنشاء موقع الفيس بوك لمشاركة إرشادات الزراعة البسيطة خطوة بخطوة عبر مقاطع الفيديو لسكان هونيارا ، وكذلك سكان المجتمعات المحلية في المقاطعات التي يمكنها الوصول إلى الشبكة.
- أطلقت وزارة الزراعة في جزيرة فيجي مبادرة "زراعة الحدائق المنزلية" لتشجيع الأسر المعيشية الحضرية على استغلال 49 متر^2 من منازلهم في زراعة الخضروات. وقد حصل المزارعون من خلال برنامج دعم المزارع على البذور وأدوات الزراعة مجانًا لزراعة المحاصيل سريعة النمو على مساحات صغيرة. وتعتزم الوزارة الاستمرار في توزيع البذور وأدوات الزراعة المجانية، ولا سيما مع فتح الأسواق البلدية التي تعمل وفقًا لتوجيهات صارمة (مثل استخدام أدوات الحماية والالتزام بالتباعد الاجتماعي وترك مسافة مترين)، ومع عمل المجالس البلدية مع الحكومة لتطبيق النظام اللامركزي في الأسواق بإنشاء "أسواق صغيرة" حول البلاد بشكل مؤقت لتجنب التزاحم.

استجابة مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية

أطلقت مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية سلسلة من البرامج العاجلة والمتوسطة الأجل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها للتصدي لجائحة كوفيد-19. تركز معظم التدابير الأولية على الشواغل الحالية المتعلقة بالصحة والاقتصاد الكلي.

- وافق صندوق النقد الدولي (اعتبارًا من 22 أبريل/نيسان) على تخصيص مبلغ 205 مليون دولار أمريكي لسبعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية كمساعدة طارئة في إطار برنامج التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع وزيادة ترتيبات التمويل الحالية، بالإضافة إلى منح تخفيف أعباء الديون التي يمولها الصندوق الاستئنمائي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.
- وافق بنك التنمية الكاريبي على تخصيص ما يصل إلى 140 مليون دولار أمريكي لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ودعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال عمليات إصلاح السياسة العامة. كما وافق البنك على تخصيص 3 ملايين دولار أمريكي لشراء معدات الوقاية الشخصية.
- يقدم بنك تنمية البلدان الأمريكية دعمًا فوريًا للاستجابة لمشكلات الصحة العامة بتوسيع شبكات الأمان للفئات الضعيفة من السكان، وتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي توفر 70بالمائة من الوظائف في المنطقة) من خلال برامج التمويل وضمانات السيولة قصيرة الأجل، وتمويل التجارة الخارجية والضمانات، وإعادة هيكلة القروض ودعم سلاسل التوريد الاستراتيجية.
- أعلن بنك التنمية الآسيوي عن حزمة استجابة بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لمنطقة دول آسيا والمحيط الهادئ، واعتمد إجراءات تبسيط عملياته من أجل تقديم المساعدة بشكل أسرع وأكثر مرونة، مع التركيز على الفقراء والضعفاء. وتتضمن الحزمة 2.5 مليار دولار أمريكي في شكل موارد ميسرة ومنح. سيتم تنفيذ قرض معزز للتمويل متناهي الصغر ودعم الضمانات وإنشاء مرفق لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى السيولة، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها رائدات الأعمال، إلى جانب التمويل المباشر للشركات التي تتصدى لأزمة كوفيد-19 أو المتأثرة بها.
- قام البنك الدولي بتفعيل مبلغ بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لدعم أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع صـــرف مبلغ إضـــافي بقيمة 170 مليون دولار أمريكي بعد إعادة توجيه العمليات الجارية في العديد من البلدان.
- تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع البنك الدولي لإجراء تقييم تشخيصي للاستثمار الزراعي في 60 دولة من الدول المتأثرة بجائحة كوفيد-19، وإعداد دراسات مواضيعية عن قطاع التنمية الزراعية والريفية للمساعدة في توجيه استثمارات ما بعد جائحة كوفيد-19. وأُجريت دراسة واحدة عن الثروة الحيوانية وواحدة عن الصحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ستدعم هذه الدراسات والتقييمات تصميم جزء من حزمة البنك الدولي الجديدة بقيمة 180 مليار دولار أمريكي.
- أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتو مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف المتأثرين بأزمة كوفيد-19 بوصفه صندوق متعدد المانحين، بهدف ضمان وصول المزارعين في أضعف البلدان إلى المدخلات والمعلومات والأسواق والسيولة في الوقت المناسب.

توصيات السياسة العامة

الإجراءات العاجلة

- مع قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظمة الأغذية والزراعة إزاء القدرة على تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و 2 (القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع)، ينبغي إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان الضعفاء، وذلك من خلال دعم المساعدات الغذائية الطارئة والتدخلات التغذوية وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لشبكات الأمان للحد من أثر خسارة الوظائف وانخفاض الدخل، وخاصًة ما تعرض له الفقراء والفئات الأكثر ضعفًا. وينبغي أن يشمل الدعم عدة طرق من بينها زيادة التحويلات النقدية للأسر التي لديها أطفال يتلقون وجبات مدرسية، وزيادة الدعم لبنوك الطعام ودعم مشاركة المنظمات غير الحكومية.
- على الرغم من أن كل حكومة ستعطي الأولوية وتنسق الإجراءات بناءً على تقييمها للوضع، ينبغي اعتبار النظم الغذائية بمثابة خدمات أساسية ستستمر في العمل خلال فترات الإغلاق أو الطوارئ أو حظر التجول أو غيرها من تدابير الاحتواء الصحي.
- تستدعي الحاجة وضع سياسات واتخاذ إجراءات مالية سريعة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد على المستويين المحلي والدولي، مع السماح بنقل الأغذية عبر الحدود والاستعانة بموردين جدد (في حالات توقف البلدان عن التصدير)، وفقًا للمعايير الحالية لسلامة الأغذية.
- تلعب السلطات الحكومية المحلية دورًا مهمًا في التأكد من أن النظم الغذائية تعمل وفقًا للتوجيهات الصحية للتعامل مع فيروس كوفيد-19؛ والتأكد أيضًا من حماية الشركات والعمال والمزارعين ودعمهم؛ فضلا عن دورها في توعية السكان.
- بالنسبة للأسواق المفتوحة، ينبغي إنشاء أكشاك بيع على جوانب الطرق وأسواق غير رسمية واتخاذ تدابير تسويق تناسب السياقات المحلية، مع الالتزام ببروتوكولات الوقاية من فيروس كوفيد-19 مثل الالتزام بالتباعد المادي واتباع ممارسات النظافة الشخصية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.
- من الضروري تزويد المستهلكين بمعلومات موثوقة حول كيفية شراء الأغذية الصحية واتباع نظام غذائي صحي. ومع عدم وجود أطعمة أو مكملات غذائية يمكن أن تمنع الإصابة بفيروس كورونا المستجد، إلا أن النظام الغذائي الصحي يدعم المناعة ويقويها. ينبغي أن تغطي المعلومات كيفية اختيار المجموعات الصحيحة من الأغذية، بناء على الارشادات الغذائية المعتمدة على الغذاء أو الخطوط التوجيهية لمركز المحيط الهادئ بشأن الحياة الصحية لدول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية.
- ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الإنتاج الزراعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية لموسم الزراعة الحالي والقادم، وتشمل هذه الإجراءات توفير الخدمات المالية لتمكين صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من التغلب على أزمات التدفق النقدي؛ وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي الأولي لضمان توافر الغذاء في أكثر المناطق فقراً؛ وتوفير الخدمات الرقمية لقطاعي الزراعة والتعليم. قد تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ زيادة في نشاط الصيد صغير النطاق، على عكس ما يحدث في أرجاء أخرى من العالم. وقد بدأت بعض البلدان في التخطيط لذلك لضمان الأمن الغذائي، وخاصَّة الجزر المرجانية. وينبغي استكمال هذه الخطط بالإدارة السليمة لمصايد الأسماك لضمان عدم تفاقم الضغط على المناطق المتدهورة بالفعل، وكذلك التدريب واستخدام المعدات بما يتماشى مع اللوائح.

- لا بد من التركيز على الحدائق المنزلية الصغيرة وسلاسل التوريد المحلية العاملة، حيث أنها تستهدف زراعة الأغذية المغذية اللازمة لنظام غذائي صحي.
- سوف تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الحالية المتمثلة في موسم الأعاصير في منطقة المحيط الهادئ وكذلك موسم الأعاصير القادم في منطقة البحر الكاريبي. ويجب تعزيز التدابير الوطنية لمواجهة الجائحة والكوارث الطبيعية وتفعيل نظم معلومات الإنذار المبكر لنقص الغذاء.
- ينبغي سرعة الاهتمام بتعزيز التقنيات الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ مثل بيوت الظل المقاومة للأعاصير والبذور القادرة على تحمل الجفاف وغيرها من التقنيات الحديثة التي تدعم الإنتاج المحلي.

الإجراءات السياسية الهيكلية

- يعني الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية الاستثمار في أكثر من 70 مليون شخص؛ وهو استثمار ضروري لتوسيع نطاق برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يساعد البلدان على تحديد وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتحسين التغذية والرفاه، والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي.
- ينبغي أن يتعاون المانحون والشركاء الآخرون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن السياسات والاستثمار لمساعدة هذه الدول على تعزيز قدرة نظمها الغذائية على الصمود أمام جائحة كوفيد-19.
- اعتادت دول جزر المحيط الهادئ على تقديم أنظمة حماية اجتماعية غير رسمية من خلال المجموعات المحلية والكنائس للتأكد من دعم المواطنين عندما يحتاجون إليه، ومن هذه الأنظمة تبادل العمالة وتقديم الهدايا احتفالا بأيام العيد والولادات وحفلات الزفاف والوفيات. وينبغي أن تضع الحكومات سياسات وبرامج لدعم برامج الحماية الاجتماعية الرسمية والمجتمعية.
- تتيح أزمة كوفيد-19 فرصًا أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز استعدادها الرقمي (رقمنة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، والمدفوعات الإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة)، فمن شأن الحلول الرقمية أن تبدد المخاوف المتعلقة بالاتصال المادي، وتسهل أنظمة الدفع بين المشترين والبائعين باستخدام التكنولوجيا المالية،

وتعالج مشكلات السيولة والتمويل المستمرة المرتبطة بأزمة كوفيد-19. تستخدم العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة دول جزر المحيط الهادئ، الإذاعة المجتمعية والبث العام لتوصيل الرسائل الأساسية لتحسين الصحة والتغذية وسبل كسب العيش.

- ينبغي اعتبار الخدمات المالية الدولية للتحويلات المالية وغيرها من التحويلات ضرورية، وينبغي دعمها كوسيلة لتوفير السيولة للأسر حتى تتمكن من الحفاظ على سبل كسب عيشها.
- ينبغي القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية والمؤسسات لمساعدة المزارعين وصائدي الأسماك على الامتثال للمعايير الدولية لسلامة الأغذية، وتحسين أنظمة التتبع، وكفاءة الإنتاج، والوصول إلى الأسواق للمنتجات الغذائية عالية القيمة.
- لا بد من إتاحة بيانات أفضل وقدرات إحصائية لإثراء عمليات صنع القرار والتخطيط والاستثمار.

دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

خلال هذه الأزمة، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم الأمن الغذائي والتغذية للفئات السكانية الضعيفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوفير نظم غذائية أكثر استدامة. وينبغي أن يتم اتخاذ الإجراءات ووضع خيارات السياسة وخطط الاستثمار على نحو يناسب واقع البلدان وتلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد. ستساعد نتائج التقييمات التشخيصية للاستثمار الزراعي التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع البنك الدولي، إلى جانب شراكاتها مع المنظمات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بنك التنمية الكاريبي، والمجموعة الكاريبية والسوق المشتركة، ومؤسسات التمويل الدولية الإقليمية مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ستساعد على تطوير الحلول المناسبة.

نشرت منظمة الأغذية والزراعة موجزات سياسات حول مجموعة واسعة من الموضوعات بهدف مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لجائحة كوفيد-19. وستستمر المنظمة في دعم بيئة مواتية لإقامة حوار أعمق بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المساعدة الفنية وتبادل المعارف والدروس حول خيارات سياسات الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية المستدامة والشاملة. وستقوم المنظمة تحديدًا بجمع خبرتها الفنية لتصميم المشروعات والبرامج التي تستهدف السكان المتضررين من الجائحة، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسواق والمهاجرين الموسميين وأسرهم في بلدانهم الأصلية.

شكر وتقدير

تم إعداد هذا الموجز بواسطة كل من مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وتم الاعداد بمساهمات من المكاتب الإقليمية الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وجزر المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. علاوَة على ذلك، كما تم تقديم المساهمات الفنية من كل من شعبة التغذية والنظم الغذائية، وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وفرق البرنامج الاستراتيجي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمعني بتنفيذ الهدف الاستراتيجي رقم 1 (المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية)، والهدف الاستراتيجي رقم 3 (الحد من الفقر في الأرياف)، والهدف الاستراتيجي رقم 4 (تمكين النظم الزراعية والغذائية الشاملة والفعالة).

بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل متاح بموجب الرخصة رقم
CC BY-NC-SA 3.0 IGO

منظمة الأغذية والزراعة. 2020. استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية على كوفيد-19
تسليط الضوء على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية المستدامة. روما
https://doi.org/10.4060/ca8994ar

© FAO, 2020
CA8994AR/1/05.20